في تقارير للجنة استعرضها مجلس النواب في جلسته أمس:

الاطلاع على واقع الاستثمار والصعوبات والمعوقات التي تواجه المستثمرين

75 ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة لم تزرع حتى الآن

صنعاء / سبأ

استعرض مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة التجارة والصناعة حول زيارتها الميدانية لعدد من محافظات الجمهورية للاطلاع على واقع الاستثمار والصعوبات والمعوقات التي تواجه المستثمرين.

حيث أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن مناخ الاستثمار يضم العديد من العناصر المتداخلة والمتكاملة والمتفاعلة والمتأثرة والمؤثرة على بعضها البعض، لافته إلى أهم العناصر التي تؤثر على مناخ الاستثمار كالوضع السياسي العام والظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والأطر التنظيمية والمؤسسية والجوانب القانونية والتشريعات التي تحكم جميع هذه العلاقات.

منوهة إلى العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار وإلى العوامل والإجراءات المساعدة على جذب الاستثمار.

وأشار التقرير إلى المزايا الاستثمارية للجمهورية اليمنية بما في ذلك مساحتها وطبيعتها الجغرافية الخلابة واتساع حجم سوقها الداخلي تجعلها مهيأة لاستثمارات متعددة وضخمة .

لافتة إلى الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي 2ر4 مليون هكتار لم يزرع منها إلا حوالي 25 في المائة بالرغم من توفر مياه الأمطار والمياه الجوفية، كما أن الثروات السمكية المتوفرة على شواطئ البحر الأحمر والبحر العربي لم تستغل بصورة مناسبة حتى الآن.

ونوه التقرير إلى مجالات التعدين الواسعة التي لم تنل أكثر من ذلك الحظ، متطرقا إلى الاستثمارات في الصناعة والتي لم تنطلق نحو الآفاق الصناعية الرحبة بالطريقة العلمية الصحيحة.

وأشار التقرير إلى أن كل ذلك يترك المجال واسعا أمام المستثمرين لاستغلال هذه الفرص.

وأوضحت اللجنة في تقريرها إلى أنه في سبيل جذب الاستثمارات وتسهيل الإجراءات للمستثمرين تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار كجهة تتولى إجراءات التصديق على المشروعات الاستثمارية وحصولها على الامتيازات التي كفل لها قانون الاستثمار الأخير رقم 22 لسنة 2002م بما فيه من مزايا منافسة إضافة لما منحته الهيئة لمكاتبها وفروعها من صلاحيات طبقا لقانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م وما استحدثته الهيئة من أنظمة حديثة لتسهيل المعاملات.

وأشار تقرير اللجنة إلى أن هناك ظروفا سياسية مواتية ومشجعة على الاستثمار، لافتة إلى دور القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الداعم والمشجع على أهمية الاستثمار.

كما تطرقت اللجنة في تقريرها إلى مناخ الاستثمار في اليمن ومجال التسهيلات الاستثمارية والترويج للاستثمار والممارسات العملية للاستثمار وبعض معوقات البيئة الجاذبة للاستثمار.

وخلصت اللجنة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات في هذا المجال.

كما استعرض المجلس تقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن مشروع تعديل القانون رقم 25 لسنة 1991م الخاص بالتأمينات والمعاشات

ومشروع تعديل القانون رقم 26 لسنة 1991م الخاص بالتأمينات الاجتماعية ومشروع تعديل القانون رقم 5 لسنة 1995م بشأن قانون العمل وتعديلاته.

حيث أشارت اللجنة في تقريرها إلى أنها عقدت عدداً من الاجتماعات التي كرستها لدراسة ومناقشة المشاريع آنفة الذكر بحضور ممثلي الجانب الحكومي للاستفادة من أرائهم بصدد ذلك.

وتناول التقرير المواد الأصلية لتلك القوانين ومشاريع التعديل حولها ورأي اللجنة بشأن ذلك والصيغة المعدلة المقترحة المعروضة على المجلس.

واستعرض مجلس النواب تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض مشروع الأشغال العامة (المرحلة الثالثة) المبرمة بين حكومة الجمهورية اليمنية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بمبلغ 11 مليون دولار .

حيث أوضحت اللجنة في تقريرها أن هذا المشروع يهدف إلى تنفيذ سياسة الحكومة في رفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة في المجتمع من خلال توفير فرص عمل وتطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع خدمية مختلفة في جميع محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى دعم صغار المقاولين والاستشاريين المحليين وتشجيع مشاركة السلطات والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المشاريع.

هذا وقد أرجا المجلس مناقشته لتلك التقارير الثلاثة إلى جلسة أخرى وفقا للإجراءات المحددة في لائحته الداخلية.

وكان المجلس قد أقر في مستهل جلسته مشروع جدول أعماله لفترة انعقاده الحالية والمقدم من هيئة رئاسة المجلس.

كما استمع المجلس إلى عدد من الأسئلة الاستيضاحية من بعض أعضاء المجلس لبعض الوزراء في مسائل تقع في نطاق اختصاصاتهم.

وأقر المجلس في هذه الجلسة أن يدرج في جدول أعماله تقرير لجنة الصحة العامة والسكان بشأن دراستها لمشروع قانون الأمومة المأمونة.

ووافق المجلس على محضر جلسته السابقة وسيواصل أعماله صباح غد الاثنين بمشيئة الله تعالى.

غضون

شيخ ..دولة

فيصل الصوفي

توجد في مركبات تراثنا الثقافي الشعبي مسكوكات لغوية وحكم وأمثال مثل قولهم "عشيني زوم وادعيني ياشيخ".. و"اتمعقل وأدِ البقرة".. و"شيخ الجند بدا بربط أمه".. و"الشيخ من يفتح للرباعة جرابه".. و"الشيخ وابن آدم سواء، زايد بقوله يانقيب"!

والمعاني واضحة، لكن لمزيد من الإيضاح تقول تلك الأمثال ما مؤداه إن راجي الشهرة والوجاهة لا يهمه أن تقدم له وجبة الزوم الشعبية البسيطة بل يهمه أن تناديه ياشيخ.. والآخر يريد أن يكون شيخاً أو عاقل الحارة أو القرية حتى لو باع البقرة .. والثالث يريد أن يثبت انه شيخ فبدأ بحبس أمه في سجنه الخاص.. والرابع هو بنظر الناس لأنه يبقي باب بيته مفتوحا لكل من يقصده.. والخامس يقول الناس: إن الشيخ وأي ابن آدم آخر متساوون سوى أن الشيخ متفوق أو مميز بكلمة نقيب أو شيخ.

المشايخ الآن كثروا وتبعثروا مثل الدود وملؤوا المواقع والساحات والأرياف والحضر.. حتى عدن صار فيها شيوخ وشيخ مشايخ.. تصوروا!!

والمشايخ اليوم لا يحتاجون إلى أكل الزوم أو بيع بقر العائلة، وليس الواحد منهم مطالب بأن يحبس أمه ليثبت للرعية (المواطنين) إنه حازم ومهم، فبفضل الحكومة التي تخصص لمصلحة شؤون القبائل موارد تفوق ما هو مخصص لوزارة التعليم العالي، ولانها منحتهم المقاولات وأطلقت أيديهم في كل اتجاه، كثر المشايخ وكبروا وكبروا لدرجة أن كل واحد منهم صار حكومة موازية لحكومة الجمهورية اليمنية..

الشيخ الذي لم تمنحه الثقافة الشعبية أي ميزة غير لقب شيخ أو نقيب، والذي كان يفتح بيته أو جرابه "للرباعة" صار له سجن خاص مثل السجن المركزي، وصار بيته ملاذاً للفارين من الشرطة والنيابة العامة والمحاكم وكل مخرب ومرتكب جناية جسيمة!!

الشيخ في إب ارتبط اسمه منذ نحو عام بمظلمة تشريد وتهجير مواطنين من منازلهم.. وحتى الآن القضية لاتزال ملتهبة.. ومع ذلك لم يتعرض لأي عقاب أو حتى مساءلة.. إذا كانت الحكومة لا ترغب في ازعاجه فمن واجبها أن تعوض وتحمي ضحاياه باعتبارهم مواطنين يمنيين وليسوا "رعية" أو عبيداً يملكهم الشيخ الشاعر!

حضر احتفال أمانة العاصمة بيوم المدينة العربية .. رئيس الوزراء:

الحراك الاقتصادي والتنموي والخدمي يجسد قوة الإرادة لتحقيق الأهداف النهضوية

النهوض بالواقع الخدمي والإنمائي والحفاظ على البيئة ومكافحة الفقر يتطلب شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

صنعاء/سبأ:

وجه الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء وزارة الاشغال العامة والطرق بالتنسيق مع السلطات المحلية سرعة انجاز وإنزال المخططات الحضرية لمناطق الاطراف لمحاصرة ظاهرة البناء العشوائي التي تشوه المظهر العام للمدن.

وفي كلمة القاها لدى حضوره امس الاحتفال السنوي بيوم المدينة العربية وتدشينه لموسم التشجير للعام الجاري ، قال الدكتور مجور: " ان نجاح برامج وخطط امانة العاصمة والمحافظات للنهوض بالواقع الخدمي والإنمائي والحفاظ على البيئة ومكافحة الفقر يتطلب بالضرورة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ومختلف مؤسسات المجتمع المدني المعنية وذات العلاقة لتوفير كل الأسباب التي تؤمن للانسان احتياجاته الاساسية وتساعده على العيش الكريم في بيئة صحية خالية من التلوث والمشكلات الناجمة عن النمو المطرد الذي تواجهه المدن".

وأضاف " يسعدني حضور هذه الاحتفالية التي تنظمها امانة العاصمة ومنظمة المدن العربية بمناسبة يوم المدينة العربية الذي يقام هذا العام تحت شعار مهم يجسد الرؤية الواضحة والمطلقة لدى الحكومات العربية تجاه التزامها بتنمية الانسان من كافة الجوانب وتأكيد حقه في الحصول على فرص تنموية وتدريبية متساوية في اطار برامج وخطط التنمية ومكافحة الفقر".

واوضح الاخ رئيس الوزراء أن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد سخرت كافة الأمكانيات وحشدت كل الموارد لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة بجوانبها الاقتصادية والتنموية على مستوى الوطن اليمني ريفه والحضر بصورة متوازنة.

وأشار الدكتور مجور الى أن ما نراه اليوم من حراك اقتصادي وتنموي وخدمي في امانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية يجسد حضور الفعل وقوة الإرادة في المضي بخطى ثابتة لتحقيق غايات واهداف تنموية أعظم واشمل لهذا الوطن وابنائه.

وقال:"لقد تمكنت الحكومات المتعاقبة وعبر الخطط التنموية الموضوعية ان تحقق مؤشرات جيدة في تنمية الانسان والواقع الخدمي من حوله عبر سلسلة من البرامج القطاعية التي استهدفت التطوير المستمر لمكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مكافحة الفقر بصورة مباشرة عبر شبكة الأمان الاجتماعي او من خلال تنمية برامج التمويل الاصغر وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين الكوادر القادرة على العطاء من المساهمة بصورة فاعلة في عملية التنمية والانتاج التي تستهدف دون تمييز خدمة الانسان اليمني وتعزيز فرص الحصول على حقوقه الخدمية والانمائية".

ونوه رئيس مجلس الوزراء بالخطوات والانجازات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخدمية المشهودة التي تحققت في المدن اليمنية وخاصة امانة العاصمة التي حظيت في السنوات الأخيرة برعاية ودعم كبير من قبل الدولة وأجهزتها المختلفة ، مما مكنها من التسريع بتنفيذ خططها الخدمية والانمائية والتخفيف الى حدٍ ما من المشاكل الناجمة عن الزيادة المتسارعة لعدد السكان والهجرة الداخلية وتأثيرها السلبي على واقع المدينة الحضري.

وقال "ان الجميع يدرك مدى الاضرار الكبيرة التي تسببها التجمعات السكانية العشوائية التي يزداد عددها يوما بعد آخر ولاسيما في مناطق الأطراف التي تهدد بصورة كبيرة مستقبل التنمية والخدمات في امانة العاصمة والمدن اليمنية الاخرى وتحد من قدرة امانة العاصمة والمحافظات ومجالسها المحلية في الوفاء بالتزامات التنمية الحضرية بجوانبها المتعددة".

وأشاد الدكتور مجور بجهود أمانة العاصمة في الاعداد والتحضير لهذه الفعالية التي يرافقها تدشين موسم التشجير للعام الحالي بما تمثله هذه العملية من ضرورة حياتية وبيئية وجمالية

للعاصمة صنعاء.. مشيرا الى أن التوسع العمراني الذي تشهده العاصمة صنعاء حاليا أثر على متنفساتها الخضراء التي تمدنا بالهواء وتضفي على حياتنا البهجة والجمال ، مثمنا دور منظمة المدن العربية في مساندة الجهود الحكومية للحفاظ على هوية وتراث المدينة العربية.

من جانبه اشار الاخ امين محمد جمعان ، الامين العام للمجلس المحلي بأمانة العاصمة الى ان الاحتفاء بهذه المناسبة هذا العام يأتي تحت عنوان: (أولوية الانسان في التنمية والمساواة وتقليص الفقر) مؤكدا ان قيادة الامانة تعمل جاهدة على تنمية الموارد البشرية إدراكا منها بأهمية الدور المناط بها في تنمية المدن ، وقال: " تنمية الانسان يعتبر الهدف الاساسي للتنمية ومن خلاله يتم النهوض بالمدينة والريف وتوفير كل الأسباب التي تؤمن للانسان احتياجاته الاساسية".

واستعرض جمعان التحديات التي تواجهها مدينة صنعاء بشكل خاص والمدن العربية بشكل عام مثل مشاكل الفقر والبطالة والهجرة والنزوح جراء الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات واحتلال اراضي الغير والسكن العشوائي الذي يعتبر من اهم مشاكل المدن في هذا العصر.

واوضح ان مدينة صنعاء تمكنت من بناء قدراتها وتمكين كوادرها من المساهمة في عملية التنمية الشاملة من خلال تطوير أساليب إدارية متكاملة وابتكارية تركز على الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، مما اسهم في رفع مستوى الاداء المحلي لأمانة العاصمة.

مجلس الشورى لدى استعراضه تقريرين للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

الدعوة إلى إقرار وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي

التأكيد على تفعيل برامج موضوعية للخصخصة استناداً لأحكام القانون

صنعاء/سبأ:

اكد مجلس الشورى على ضرورة إقرار وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي لمواجهة التغيرات العالمية في أسعار المواد الغذائية وانعكاساتها على الأسعار المحلية ، وتفعيل برامج موضوعية للخصخصة استناداً لأحكام القانون ، وكذا العمل على سرعة استكمال إجراءات إصدار قانون تنظيم الدين العام والمعونات.

جاء ذلك في سياق تقريرين قدمتهما الى مجلس الشورى ، اللجنة المالية بالمجلس في ضوء دراستها لتقريري الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج مراجعاته للحسابات الختامية في وحدات القطاعين العام والمختلط والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للعام المالي 2006م .

التقريران استعرضهما مجلس الشورى في جلسته امس برئاسة الاخ عبد العزيز عبد الغني ، رئيس المجلس ، وتضمنا مجموعة من الملاحظات التي توصلت اليها اللجنة المالية بمجلس الشورى ومنها تأكيدها على ملاحظات المجلس السابقة حول تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة وتحليله للحسابات الختامية للسنوات السابقة ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بالضعف في أداء تنفيذ موازنات وحدات القطاعين العام والمختلط، وعدم الأخذ بالأسس العلمية والعملية عند وضع تقدير تلك الوحدات لموازناتها، وعدم الربط الدقيق بين التقديرات وبين الخطط والأهداف والغايات المرجو تحقيقها.

ومن خلال ملاحظاتها على تقرير الجهاز بشأن الحسابات الختامية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق ، حرصت اللجنة المالية على إبراز موقف الجهاز بشأن مستوى تنفيذ توصيات مجلس النواب لدى إقراره موازنة العام 2006 ، حيث أكدت ضرورة إلزام وحدات القطاعين العام والمختلط والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق المشمولة بتقريري الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، بتوصيات الجهاز عبر آلية تقر في اجتماع مشترك يضم الجمعية العمومية ، على أن تحدد الآلية مواعيد زمنية لتنفيذ تلك التوصيات.

وأوصت اللجنة بعقد لقاء موسع بين قيادات الوحدات الاقتصادية وقيادة الجهاز يستهدف إعداد برامج عمل استثنائية واضحة المهام ومسئوليات التنفيذ وفترة الإنجاز اللازمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها تلك الوحدات ، وتفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية في منع المخالفات وتعزيز الدور الإشرافي للوزارات على الوحدات التي تتبعها وإعادة النظر في أعضاء مجالس الإدارة ، وكذا العمل بآلية إصدار التقارير الشهرية والفصلية والسنوية للمتابعة والتقييم من قبل كل وحدة من وحدات القطاعين العام والمختلط.

وشددت اللجنة المالية على أهمية الأخذ بالمقترحات الصادرة عن اللجنة المشتركة من قبل الحكومة حول أداء الصناديق وتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء بشأن ذلك ، وأوصت بضرورة تفعيل مبدأ المساءلة فيما يخص الوحدات المستقلة والملحقة التي لا تقدم مشروع موازنتها وحساباتها الختامية مرفقة بالقوائم المالية إلى وزارة المالية ، وأهمية الإسراع في إعداد وإقرار مشروع حول تنظيم عمل صناديق النظافة وتحديد الموارد وأوجه الإنفاق ، ودراسة أوضاع صناديق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية للتحقق من أعمالها وفقاً لأحكام القانون.

حضر الجلسة الدكتور عبدالله السنفي ، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومحمد درهم زيد والدكتور منصور البطاني ، وكيلا الجهاز للقطاعين الاقتصادي والاداري ووكلاء الجهاز المساعدون، فيما حضره من الجانب الحكومي الاخوة فضل الشعيبي ، وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة وعبد الله عبد الولي نعمان ، الوكيل المساعد بوزارة الصناعة والتجارة وعمر الارحبي ، مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية والدكتور نجيب العوج ، نائب مدير عام شركة الغاز وعدد من مدراء العموم والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

وكان مجلس الشورى قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره، وسيواصل المجلس مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.